رأي القدس

«القاعدة» تعود الى الصومال؟

■ انتهى حلم المواطنين الصوماليين البسطاء بالاستقرار والامان بسرعة قياسية، بعد دخول القوات الاثيوبية وحلفائها الى العاصمة مقديشو، وهزيمة قوات المحاكم الاسلامية التي نجحت، وبعد عشرين عاماً من الفوضى، في اعادة بعض الأمل في الحياة الكريمة للشعب الصومالي المنكوب.

الصومال اصبح يقف حالياً على ابواب «عراق آخر»، لان ما يجري حاليا على ارضه، يتطابق في معظم فصوله مع ما جرى للعراق مع اختلاف اللاعبين. فالولايات المتحدة لم ترسل قواتها الى الصومال مثلما حدث عام 1995، وأوكلت المهمة الى حلفائها في اديس ابابا تجنبا للخسائر، لقلب نظام الحكم، وتشتيت قوى المحاكم الاسلامية، وتثبيت الحكومة المؤقتة في مقديشو.

القوات الامريكية التي زاد تعدادها عن 150 الف جندي عجزت عن تحقيق الأمن في بغداد، ومن المشكوك فيه ان تنجح القوات الاثيوبية الاقل تسليحا وعتادا وخبرة، فيما فشلت فيه القوات الامريكية، اي تأمين العاصمة السودانية، وحفظ السلام فيها.

الشعب الصومالي، او القطاع الاكبر منه، سينظر الى الحكومة وقواتها نظرة تنطوي على الكثير من الشكوك، لانها حكومة نصبها الغزاة الاثيوبيون، ووصلت الى العاصمة على ظهور دباباتهم، ولذلك علينا ان نتوقع انطلاق حركة مقاومة شرسة طلائعها قوات المحاكم الاسلامية، تماما مثلما تفعل طالبان في افغانستان، والمقاومة الاسلامية والقومية في العراق.

بعد هذا التدخل الامريكي السافر والدموي، اصبح القرن الافريقي كله على ابواب حروب اقليمية، وربما اهلية، قد تستنزف مواطنيه وتورط دول الجوار لعقود قادمة. وسيدفع الجميع ثمنا مكلفا لها، من دمائهم وثرواتهم البسيطة.

اثيوبيا التي قبلت ان تكون مخلب قط امريكا في المنطقة قد تكون الخاسر الاكبر على المدى الطويل، فقد فتحت على نفسها «عش دبابير» بغزوها للصومال بالطريقة التي شاهدناها في الايام الماضية. فهي اكثر دول المنطقة هشاشة، وبالتالي عرضة للتفتيت بسبب خريطتها العرقية التي تبدو اكثر تعقيدا من نظيرتها العراقية.

المحاكم الاسلامية التي ابتعدت عن تنظيم «القاعدة» رغبة من قيادتها في انقاذ البلاد من الحرب الاهلية وتجاوزات لوردات الحرب وقطاع الطرق، والانخراط بصورة طبيعية في النظامين الاقليمي والدولي، ستجد نفسها مضطرة، بعد الهزيمة التي حظيت بها قواتها، الى التعاون مع هذا التنظيم، وكل التنظيمات الاسلامية المتطرفة للتصدي للغزو الاثيوبي والمتعاونين معه. وستجد دعما من الشعب الصومالي، او نسبة كبيرة منه، اذا ما سارت في هذا الطريق. ومثلما أوجدت امريكا تربة خصبة لتنظيم القاعدة في العراق بغزوها له، ها هي القوات الاثيوبية تفعل الشيء نفسه بغزوها للصومال. فالقاعدة خرجت من الصومال في منتصف التسعينات بعد خروج القوات الامريكية مهرولة ومهزومة، وها هي تعود اليه من اوسع ابوابه لقتال القوات الاثيوبية، ولن تجد اي صعوبة في تجنيد الكثيرين.

الشيخ اسامة بن لادن ونائبه الدكتور ايمن الظواهري اللذان يعرفان الصومال جيدا سيكونان حزينين لهزيمة المحاكم الاسلامية وقواتها قطعا، ولكنهما سيكونان سعيدين جدا للعودة الى الصومال واستكمال ما بدآه، اي قتال الامريكيين وحلفائهم، تماما مثلما يفعلان في العراق وافغانستان.

سورية في العام 2006: المسألة اللبنانية في جذر الاستبداد

■ 2006 في حياة سورية المعاصرة هو العام 36 من عمر الإنقلاب العسكري الذي نفذه حافظ الأسد سنة 1970 تحت تسمية «الحركة التصحيحية»، وهو في الآن ذاته العام 6 من عمر الجمهورية الوراثية التي شهدت ترئيس بشار الأسد على يد رهط من أفراد الحرس القديم (كان يترأسهم، ليس للغرابة البتة، هذا الرجل الذي يزعم اليوم الحرص على خلاص الشعب السوري من نير الدكتاتورية: عبد الحليم خدام!)، بعد مسخ جميع المواد القانونية المنافية للتوريث، في الدستور ذاته الذي كان الأسد الأب قد فصله أصلاً على مقاس نظام الاستبداد الذي شرع في ترسيخه منذ العام 1972.

ولكي يبرهن هذا العام أنه مثيل الأعوام الخمسة المنصرمة منذ أن تولى الابن سلطات الأب في تموز (يوليو) سنة 2000، في كل ما يخص استمرار روح الاستبداد وإعادة إنتاج جوهر الحركة التصحيحية في أدق تقاليدها الأمنية وأعرافها القمعية، سارت دورة أحداثه على النحو التالي:

ـ في كانون الثاني (يناير) بدأ العام بالإفراج عن معتقلي «ربيع دمشق» ـ رياض سيف، مأمون الحمصي، وليد البني، فواز تللو، حبيب عيسى ـ والامتناع عن إطلاق سراح الدكتور عارف دليلة (65 سنة)، الذي اعتُقل وحوكم بالتهم ذاتها. وهنا، سوف يكون من الغبن الشديد أن يغمض المرء العين عن حقيقة أن أحد أبرز أسباب استمرار احتجاز دليلة هو قرار السلطة أن يكون العقاب مضاعفاً بحق المعارضين والناشطين من أبناء الطائفة العلوية.

ـ وفي أواسط أيار (مايو)، انتصف العام باعتقال العشرات من الناشطين: كمال اللبواني، محمد الغانم، محمد أبو النصر جواد عجم، جيهان محمد علي، عدنان خليل رشيد، وحيد جهاد مصطفى، فوزي علي قهوة، علي العبد الله، محمد علي العبد الله، محمد صالح ريحاوي، مطيع منصور، محمد بشير الصالح، جهاد درويش، حازم جهاد درويش، حسين داود، حبيب الضعضي، هاني خيزران، فاتح جاموس، ميشيل كيلو، محمود مرعي، نضال درويش، أنور البني، سليمان الشمر، عباس عباس، كمال شيخو، غالب عامر، محمود عيسى، صفوان طيفور، خالد خليفة، خليل حسين، حسين محمود، محمد محفوض. كما شهدت الفترة ذاتها إعادة اعتقال النائب السابق مأمون الحمصي، واستدعاء النائب السابق رياض سيف، واعتقال الناشط الديمقراطي البارز محمد نجاتي طيارة، وإعادة اعتقال محمد علي العبد الله...

ـ ولكي يقترن كم الأفواه بقطع الأرزاق، أصدر رئيس مجلس الوزراء السوري محمد ناجي العطري القرار رقم 2746 تاريخ 2006/6/14، الذي قضى بالصرف من الخدمة لعدد من العاملين في الدولة بسبب توقيعهم على «إعلان دمشق» أو «إعلان دمشق ـ بيروت، بيروت ـ دمشق»، أو «بيان السويداء» الذي أصدره عدد من مثقفي جبل العرب وأدان الاعتقالات الأخيرة في صفوف المثقفين. واللائحة تضمنت الأسماء التالية: سلمى كركتلي، ناظر نصر (وزارة الإعلام)؛ فضل الله حجاز، لينا وفائي (وزارة الإدارة المحلية)؛ سهيل أبوفخر، عصام خداج، فؤاد البني، هيثم صعب، نبيل أبوصعب، مروان حمزة، كمال الدبس (وزارة التربية)؛ منير علي شحود (وزارة التعليم العالي)؛ سليمان الشمر (وزارة النفط والثروة المعدنية)؛ عصام أبو سعيد (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)؛ نيقولا غنوم (وزارة الصحة)؛ غالب طربيه (وزارة الكهرباء)؛ كمال البلعوس (وزارة المالية).

ـ وعلى امتداد الأشهر اللاحقة أخذت قوائم المعتقلين تتسع للمزيد من الأسماء: أيهم الصقر، نزار رستناوي، محيي الدين شيخ آلي، رياض درار، علي الشهابي، ماهر إسبر، عمر عبد الله، حسام ملحم، طارق الغوراني، دياب سرية، علي نذير العلي، علام فاخوري. كما شهد سجن عدرا إضراباً عن الطعام نفذه فاتح جاموس وميشيل كيلو وأنور البني وعلي العبد الله وكمال اللبواني. وصدرت أحكام جائرة بحق حسن زينو وحسن عبد العظيم وعدد من المعتقلين الإسلاميين وأعضاء في «حزب التحرير الإسلامي»، وأحيل الصحافي شعبان عبود إلى المحاكمة لنشره تقريراً عن مناقلات في صفوف بعض ضباط الأمن، كما مُنع السينمائي عمر أميرالاي من السفر طيلة أسابيع. وقبل أيام معدودات اعتُقل فائق المير، القيادي في «حزب الشعب الديمقراطي»، لأنه تلقى إتصالاً هاتفياً من النائب اللبناني الياس عطا الله!

ـ وفي غضون ذلك كانت المحاكم المدنية والعسكرية السورية تشهد انتعاشاً قياسياً غير مسبوق في تدبيج الاتهامات، وفق رطانة قانونية من الطراز التالي: «النيل من هيبة الدولة والشعور القومي في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها»، وارتكاب «أفعال ترمي إلى إضعاف الشعور القومي وايقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية»، و«إذاعة أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها الحالية»، خصوصاً إذا أذاعها السوري من خارج البلاد و«هو على بينة من الأمر»، والذم والقدح «إذا وقع على رئيس الدولة»، أو إذا «وُجه إلى المحاكم أو الهيئات المنظمة أو الجيش أو الإدارة العامة»، أو حتى إذا «وُجه إلى موظف ممن يمارسون السلطة العامة من أجل وظيفته أو صفته»...

ـ وأخيراً، في أواخر كانون الأول (ديسمبر)، اختُتم العام بتخوين ميشيل كيلو على لسان بشار الأسد نفسه في حديث مع صحيفة «لاريبوبليكا» الإيطالية، بل جرى حرمانه حتى من صفة «سجين رأي»، لأنه حسب يقين الرئاسة: «مرتبط بحزب لبناني يدعو أمريكا للهجوم علينا وغزو دمشق»، وذلك «حزب خارج عن القانون في سورية»، دون أن يوضح الأسد هوية ذلك الحزب اللبناني الخارج عن القانون... السوري!

جدير بالانتباه الخاص أن تسعة أعشار الأسباب التي تكمن خلف تنفيذ حملات القمع هذه، سواء أكانت مباشرة ظاهرة أم خافية غير مباشرة، تعود بجذورها إلى مسألة واحدة شبه وحيدة، هي قطع الطريق أمام أي احتمال للتواصل، وكل صيغة للتلاقي، بين المعارضة السورية وقوى فاعلة على الساحة اللبنانية مناهضة للنظام السوري، بصرف النظر عن الطبيعة السياسية أو العقائدية لهذه القوى، ويستوي أن تكون يسارية أو قومية أو ليبرالية أو إسلامية. وهذا موقف مفهوم تماماً، بالنظر إلى ما تحتله المسألة اللبنانية من صدارة في التفكير الاستراتيجي، السياسي والأمني، الذي يتحكم بقرارات بشار الأسد منذ تمديد ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود وحتى اليوم، مروراً بكل الوقائع العاصفة التي اكتنفت المشهد اللبناني، أو اللبناني ـ السوري.

هذا، استطراداً، طراز من الاستبداد لا ينطلق من ضرورات الحفاظ على أمن النظام في الداخل فحسب (وغني عن القول إن فلسفة الابن لم تفترق كثيراً عن فلسفة الأب في ممارسة البطش الشديد، حتى إذا كانت المعارضة ضعيفة وهامشية ومحدودة التأثير)، بل يسعى كذلك إلى قطع الداخل عن الخارج في كل ما يتصل بالتأثر والتأثير على مختلف المستويات، وعلى صعيد السياسة اليومية مثل قضايا الحريات العامة والتحالفات وأشكال التنسيق، خصوصاً خلال الأطوار الأولى من صعود شارع 14 آذار بعد اغتيال رفيق الحريري والإنسحاب العسكري السوري من لبنان. والأرجح أن السلطة في دمشق قرأت جيداً ـ وبعين حمراء قانية، كما يتوجب القول ـ إشارات التناغم العالية بين بعض قوى المعارضة السورية («حزب الشعب الديمقراطي» ورياض الترك بصفة خاصة)، وبعض القوى اللبنانية («حركة اليسار الديمقراطي» عموماً، والراحل سمير قصير خصوصاً)، فضربت سريعاً بلا هوادة... وعلى الجانبين، كما برهنت الوقائع!

صبحي حديدي *

هذا السلوك العصابي تجاه نشوء أية علاقات بين المعارضة السورية وقوى سياسية لبنانية معارضة للنظام السوري، ليس غريباً في السنة الـ30 من تاريخ التدخل العسكري السوري في لبنان (1976)، وفي السنة الثامنة من تاريخ تولي بشار الأسد شخصياً مقاليد الأمور اللبنانية (1998)، خلفاً للوصي السابق عبد الحليم خدام؛ وفي السنة الثانية لخسران هذه الورقة الثمينة... مرة وإلى الأبد! لقد كان الإمساك بهذه الورقة في العام 1976، ثم تحسين شروط استخدامها وتوظيفها على أكثر من طاولة مفاوضات إقليمية ودولية، بمثابة النقلة السياسية والعسكرية (والبعض يصر على القول: والإقتصادية!) الأهم في تاريخ «الحركة التصحيحية»، ولهذا فقد كان خسرانها في نيسان (أبريل) 2005 يستكمل تلك النقلة في الوجهة المعاكسة إذا جاز التعبير، أي في مسار تجريد النظام السوري ـ ببطء تارة، وبتسارع دراماتيكي طوراً، ولكن على نحو مضطرد إجمالاً ـ من المغانم والأوراق والقوى والحلفاء وهوامش المناورة الإقليمية.

ولا يخطئن أحد القبض على هذه البوصلة تحديداً، أي اضطرار النظام السوري إلى التنازل الإجباري عن وجوده العسكري في لبنان بوصفه الورقة الأثمن في تاريخ «الحركة التصحيحية»، عند تمحيص أي وكل نقلة دفاعية أو هجومية يمارسها حكام دمشق في لبنان، اليوم أو غداً أو بعد غد. في عبارة أخرى، حين سلّم أهل النظام هذه الورقة الحاسمة، وكانت الأكبر والأخيرة في آن، فإنهم لم يفعلوا هذا إلا لأن هوامشهم في الهجوم انعدمت تماماً، ومعها ضاقت هوامشهم في الدفاع، أو بالأحرى اقتربت من خط أحمر أخير هو منجاة النظام، وبقاؤه على قيد الحياة أو اضمحلاله.

وإلا ما الذي كان يمنع الأسد من تحدي القرار 1559، وإبقاء القوات السورية في أماكن انتشارها على الأراضي اللبنانية، وتفعيل الحلفاء الحاليين أنفسهم لكي يتحركوا في السيناريوهات ذاتها التي نشهدها هذه الأيام؟ أما كانت الاعتصامات والتظاهرات الحالية لقوى المعارضة اللبنانية الراهنة ستكتسب زخماً مختلفاً تماماً لو كانت القوات السورية (الحليفة) على مبعدة كيلومترات قليلة من ساحة الشهداء، وكان العميد رستم غزالة رابضاً في عنجر ما يزال؟ وبأي الوسائل كان «المجتمع الدولي» سيجبر دمشق على سحب قواتها من لبنان؟ عن طريق القوة، وحشد تحالف عسكري دولي شبيه بـ«حفر الباطن»؟ أم عن طريق فرض العقوبات الإقتصادية، هذه التي لم يسبق لها أن أسقطت نظاماً في ليبيا كما في العراق، وفي جنوب أفريقيا كما في إيران؟

وهكذا، حين يقول نائب رئيس الوزراء السوري عبد الله الدردري إن «العزلة السياسية السابقة لسورية قد انتهت»، وأن «العزلة لم تعد قائمة»، فهو يقر ضمناً ـ وللمرة الأولى على لسان مسؤول رفيع ـ أن النظام كان بالفعل يعيش في عزلة، من جانب أول؛ ولكنه، من جانب ثان يكاد يحصر مظاهر خروج النظام من عزلته تلك في واقعة قيام عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الديمقراطي بزيارة دمشق. بئس المخرج من العزلة إذا كان على هذه الشاكلة، ومثله محاولة كسر العزلة عن طريق ادعاء علاقات وطيدة مع مختلف القوى السياسية والعشائرية والمذهبية في العراق، والزعم تالياً أن دمشق خير مَن يحتضن مؤتمراً إقليمياً للمصالحة الوطنية العراقية!

وكان بشار الأسد قد بدأ العام 2006 بحديث إلى صحيفة «الأسبوع» المصرية أكد فيه أنه «جرى الإفراج عن عدد كبير من المسجونين السياسيين ومنهم عناصر قامت بأعمال عنف ولم يتبق سوى القليل»، وكان الدكتور عارف دليلة بين ذلك «القليل»، ثم لم تمض أسابيع حتى عاد القليل كثيراً، بل أكثر! وهو يختتم العام بحديث إلى «لاريبوبليكا» ينفي فيه صفة الدكتاتور عن نفسه، للسبب الوجيه التالي: «لا يمكن لأحد أن يكون دكتاتورياً وفي الوقت نفسه تربطه علاقات طيبة بالشعب ويضمن التنمية والاستقرار»!

بالفعل... والدليل ماثل أمام كل ذي بصر وبصيرة!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

الامريكان يوظفون التدخل الايراني في العراق لصالحهم

■ استاء جلال طالباني، وصمت عبدالعزيز طباطبائي، ازاء اعتقال القوات الامريكية لاثنين من ضباط الحرس الثوري الايراني في بغداد، دخلا الى العراق المفتوح الحدود، والمشرع الأبواب والنوافذ والمنافذ، بفضل الاحتلال وحكوماته المحلية المتعاقبة، وزارا الكثير من المسؤولين الحاليين في مواكب محمية، وعقدا العديد من الاجتماعات في المجمعات المحصنة بعيداً عن الانظار والأضواء، واستناداً الى الرواية الامريكية الرسمية فان الاثنين كانا يخططان لشن هجمات على الامريكيين والقيام بعمليات مضادة لهم في العراق لاحقاً، رغم ان الشكوك تبقى محيطة بالتصريحات الامريكية حتى لو كانت صحيحة.

والمثير في هذه الحكاية، ليس في استياء طالباني من عملية اعتقال ضيفيه المفترضين، ولا في سكوت طباطبائي الذي جرى اعتقال الايرانيين في ثكنته التي يعسكر فيها بحي الجادرية الملحق بالمنطقة الخضراء، وانما في التحرك الامريكي وتوقيته، لأن الجميع في العراق، يعلم بان الايرانيين المسؤولين والسياسيين، يأتون الى العراق ويدخلون اليه عبر بوابات السليمانية وزرباطية في محافظة الكوت والعمارة والبصرة، بلا تأشيرات على جوازات سفرهم، ودون موافقات رسمية مسبقة، وكثير من الزوار الايرانيين الحكوميين الذين يشغلون وظائف امنية واستخبارية ذات طبيعه سرية، ينزلون في بيوت وفيلات وزعها الامريكان على المتعاونين معهم سواء في بغداد او محافظات الفرات الاوسط والجنوب، تحت سمع وبصر قوات الاحتلال الامريكية والمتحالفة معها، دون ان تبادر هذه القوات الى اتخاذ اجراء ضدهم.

وبصرف النظر عن طبيعة زيارة المسؤولين الايرانيين ولقاءاتهما مع نظرائهما في بغداد، الا ان عملية اعتقالهما لها دلالات لا تخفى على عاقل وتحمل رسائل سياسية الى اكثر من جهة وتحديداً الى الحكومة الايرانية، ومفادها اننا نتابع تحركات موظفيكم وحلفائكم واصدقائكم وجواسيسكم في العراق، والرسالة الامريكية الى طهران تخويفية، لان ايران تدرك تماماً ان الامريكان بكل جيوشهم وأجهزة استخباراتهم وطواقم سفارتهم وقنصلياتها وشركات الامن والحماية المتعددة الجنسيات في العراق، لا تقدر على مراقبة ومتابعة الايرانيين الداخلين والعابرين والعاملين والمقيمين الذين تشير التقديرات الى ان اعدادهم وصلت الى ارقام قياسية وخصوصاً في بعض مناطق وأحياء العاصمة بغداد، ومحافظات النجف وكربلاء والبصرة والعمارة والكوت والناصرية واجزاء من محافظات الديوانية والسماوة والحلة وديالى، وبالنسبة للمحافظة الاخيرة فان قوات البيش ميركة التابعه لحزب طالباني قد تمكنت من فصل قضاء خانقين عن مركز المحافظة بعقوبة، وربطته ادارياً وامنياً وعسكرياً بالسليمانية، وجعلت من القضاء المذكور مرتعاً لعصابات تهريب المخدرات الايرانية.

هارون محمد *

والنفوذ الايراني في العراق لا يقتصر على زيارات وايفادات المسؤولين الايرانيين اليه، فهؤلاء كما يبدو من طبيعة مهماتهم ووظائفهم يقومون بعمليات التنسيق مع أقرانهم وعملائهم ووكلائهم في داخل العراق أو انهم يحملون تعليمات جديدة او عاجلة يخشون ارسالها عبر برقيات الشفرة او الاتصالات الهاتفية او الرسائل المكتوبة، خوفاً من السطو عليها وتحليل وتفكيك مضامينها من دول واطراف عدة، فايران على سبيل المثال تسيطر على اكبر تشكيلين لميليشيا هما فيلق بدر وجيش المهدي، وتتحكم باكبر حزبين شيعيين هما المجلس الاعلى وحزب الدعوة باجنحته الثلاثة، اضافة الى تمويلها لعشرات التنظيمات والحركات والدكاكين الشيعية، وايران هي التي تسير العمل في العديد من الوزارات السيادية والخدمية كالداخلية والنفط والمالية والبلديات، ولديها خمسة محافظين من اصل تسعة محافظين في الوسط والجنوب ممن يسمون بالاسرى التوابين، وهؤلاء تعاونوا مع الاجهزة الايرانية بعد وقوعهم في الاسر خلال الحرب وحولتهم الى جلادين للاسرى العراقيين ومخبرين لها.

ولديها أيضاً اربعة قادة فرق عسكرية من أصل عشر فرق تتبع وزارة الدفاع، أبرزهم قائد الفرقة الخامسة التي تتمركز في محافظة ديالى، واسمه شاكر عبدالحسين هليل وهو المسؤول العسكري لميليشيا بدر في المحافظة إضافة الى وظيفته الرسمية، وآخر المعلومات عنه ان وجهاء وشخصيات ورؤساء عشائر في ديالى كلفوا فريقاً من المحامين الفرنسيين لتقديم شكوى عليه لدى المحكمة الاوربية في بروكسل بتهمة انتهاك حقوق الانسان، بعد ان امتنعت المحاكم العراقية النظر فيها، خاصة وان عدداً من الذين اعتقلتهم قوات هذه الفرقة وعذبتهم وفرضت عليهم غرامات وأتاوات هم من العراقيين الذين يحملون جنسيات اوربية كانوا في زيارات لاهليهم وذويهم وجرى القاء القبض عليهم وسجنهم ضمن حملات الاعتقال الجماعي والعشوائي التي يأمر بها هليل دورياً في المحافظة، ولدى هؤلاء وثائق وشهادات تثبت تعرضهم الى التنكيل والتعذيب ودفع أموال للافراج عنهم.

وفي مجلس النواب هناك ثمانية عشر نائباً ايرانياً، او يحمل جنسية ايرانية، حصل عليها في السابق، والجميع يعلم ان ايران لا تمنح جنسيتها الا لمن اصوله ايرانية، وأحد هؤلاء النواب تولى رئاسة اركان فيلق بدر لاربع سنوات (1983–1987) وآخرهو مسؤول التعبئة في هذا الفيلق الى يومنا الراهن ويكنى بـ(ابو احمد مهدي المهندس) معروف عنه انه من الايرانيين الذين عاشوا في البصرة، وسفرت عائلته الى ايران عام 1980 وهرب هو الى الكويت واسمه مدرج في سجلات الامن الكويتية لقيامه بادارة هجمات على السفارتين الامريكية والفرنسية في الكويت منتصف الثمانينات وعليه مذكرة القاء قبض دولية. وهناك الكثير من يتولون وظائف وزارية وقيادية في حكومة المالكي هم من اصول ايرانية، منهم وزير دولة تفادت اسرته تسفيرها الى ايران بتزوير الوثائق ودفع الرشاوى الى مسؤولين في النظام السابق، وعندما شب الوزير حن الى اصوله لان العرق دساس كما يقال، وهرب الى ايران عام 1992، وبلا مقدمات اصبح ضابط استخبارات في الحرس الثوري الايراني وتركز نشاطه على الحدود الايرانية مع محافظة العمارة، وهناك وكيل وزارة امنية سفر الى ايران اوائل الثمانينات ومنها انتقل الى السويد لاجئاً وافتتح هناك بقالة وفرعاً لشركة سفريات حج وعمرة صاحبها احد قيادي حزب الدعوة.

أما فيما يخص المنظمات الايرانية التي تعمل في العراق علناً، فقد تجاوز عددها ثلاثين منظمة تتخذ لها اسماء ومقرات وعناوين معروفة وجميع من يعمل فيها ويدير انشطتها ايرانيون وقسم كبير منهم لا يحسن اللغة العربية ويضطر الى تعيين مترجمين الى اللغة الفارسية من المسفرين الايرانيين، وتنتشر هذه المنظمات في محافظات الجنوب والوسط، ومنها منظمة تحمل اسم (ممثلية الولي الفقيه) التي ترتبط مباشرة بمرشد الثورة الايرانية علي خامنئي، ومقرها الرئيسي في النجف يقوده مهدي آصفي أحد مؤسسي حزب الدعوة الشيعي في العراق في نهاية الستينات قبل عودته الى بلاده في عام 1971، ولهذه المنظمة فروع ومكاتب في البصرة والعمارة والكوت والناصرية وكربلاء، والاستعدادات جارية لافتتاح فرع في الكاظمية بعد ان فشلت جهود افتتاح فرع لها في (بلد) شمالي بغداد بفضل المقاومة العراقية.

وعلى الجبهة الكردية في شمال العراق، وتحديداً في السليمانية التي تخضع لهيمنة حزب الاتحاد الوطني برئاسة جلال طالباني، فان التدخل الايراني وصل في العامين الماضيين الى درجات متقدمة في التعاون والتنسيق بين الجانبين، حتى وصل الامر الى ان الطرفين رسما خطة لتصفية الضباط والطيارين العراقين في المنطقة الكردية، اثر دعوة وجهها طالباني علناً يدعو هؤلاء الى الذهاب الى السليمانية لتفادي اغتيالهم في بغداد والمحافظات العربية حسب ادعائه، ومرة ثانية تتدخل المقاومة العراقية وتنجح في كشف أبعاد هذه المؤامرة الدنيئة واحباطها في مهدها.

وعودة الى اعتقال المسؤولين الايرانيين مؤخراً، فان المعلومات المتداولة في الاوساط الحزبية والحكومية ببغداد تؤكد ان استياء طالباني من عملية الاعتقال جاء اثر مناشدة عبدالعزيز طباطبائي له بالتدخل في هذه القضية، لان الايرانيين اعتقلا عقب خروجهما مباشرة من قصر عبدالعزيز، وان الاخير يخشى التدخل لصالحهما لتجنب تفسيرات تضره سياسياً، وهو القادم لتوه من واشنطن واتفاقه مع الرئيس بوش على تشكيل جبهة ما يسمى بـ (المعتدلين) يكون لحزبه المجلس الاعلى حصة الاسد فيها، وتقول المعلومات ايضا ان طباطبائي ورط طالباني في هذه المسألة، وينقل عن قيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردي وهو سفير في احدى الدول الاوربية، ان (المام) ويقصد جلال حشر نفسه في هذه القضية بدون معنى، وهذا الحشر له انعكاسات سلبية عليه في المستقبل، خصوصاً وان الامريكيين معروفون بانهم لا يغفرون لاصدقائهم اذا اخطأوا او تصرفوا بالضد من سياساتهم، ويضرب مثلاً باحمد الجلبي الذي تخلوا عنه وهو الحليف والصديق لهم منذ سنوات طويلة بعد ان اكتشفوا صلاته السرية مع طهران.

والايام المقبلات تحمل مفاجآت وتخبطات امريكية كالعادة في العراق، واجتماع الامس بين بوش ومساعديه في مزرعته بتكساس لها علاقة بها، ولا تستغربوا اذا سمعتم خبراً يأتي من بغداد قريبا عن اعتكاف طالباني في السليمانية طلبا للراحة، أو توجهه الى الخارج لتلقي العلاج من مرض الربو أو (تنك نفس) كما يسمى بالكردية، وبالمناسبة ماذا عمل طارق الهاشمي في امريكا طيلة الاسبوعين الماضيين وهو الذي كانت زيارته لواشنطن محددة بيومين اثنين؟

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

مصر: بين أيمن نور والإخوان

د. عبدالوهاب الأفندي

(1) سربت المصادر الرسمية المصرية الأسبوع الماضي أخباراً بأن الحكومة المصرية تعتزم توجيه اتهامات جديدة للمعارض السجين أيمن نور زعيم حزب الغد غير المحظور، والحاصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات الرئاسية السابقة بعد الرئيس حسني مبارك. ويبدو أن الجهات التي كانت وراء سجن نور تعتقد أنها لم تنجح بعد في اغتياله السياسي مما يبرر التحركات الجديدة ضده باعتباره عقبة في سبيل خطة النظام في التوريث.

(2) في نفس الفترة أعلنت حكومات غربية من بينها بريطانيا عن وجود تهديد بهجمات إرهابية جديدة في مصر. وبحسب ما هو معروف فإن الجهات التي كانت تتولى كبر مثل هذه الهجمات (مثل الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد) إما أنها تابت إلى الله ورسوله من أفعالها، وإما أنها خرجت من الساحة والتحمت بالقاعدة. وهناك احتمال والله أعلم بأن التحذير قد تكون له علاقة بهجمات من القاعدة، وهو أمر نادر الحدوث. ولكن الأرجح أن المعلومات سربت من الحكومة المصرية، وقد تكون تشير إلى أنها تنوي اتخاذ ما حدث من أعمال استعراضية شبه عسكرية من جماعة الإخوان مؤخراً لتوجيه ضربة كبيرة للإخوان وتتوقع رد فعل عنيف من شبابهم.

(3) الذي يجمع بين الإخوان وأيمن نور هي أن الإجراءات ضدهم تبعت ما حققوه من مكاسب انتخابية، وأن الرد الحكومي على الهزيمة الانتخابية يتمثل بالتحرك في ميدان آخر على طريقة مشجعي كرة القدم الذين يهزم فريقهم فيقومون بالاعتداء على لاعبي ومشجعي الفريق الفائز.

(4) بخلاف لعبة الكرة فإن أعمال الشغب من أنصار الفريق المهزوم قد تتحكم في نتيجة المباريات، لأنه لا يوجد حكم مستقل يقوم باعتقال ومحاكمة المشاغبين. ولكن في مثل هذه اللعبة فإن الفريق الذي يتحول انتصاره إلى هزيمة يتحمل بعض المسؤولية في ما وقع له.

(5) الذي يجمع بين الإخوان وحزب الغد هو أيضاً العزلة النسبية التي تواجهها الجماعتان في وجه القمع الرسمي. فجماعة الإخوان هي أكبر حزب معارض في مصر، ومع ذلك فإنها تظل محظورة، بينما يعتبر حزب الغد أكبر حزب ليبرالي معارض. ولكن الملاحظ أن أحزاب المعارضة الأخرى لا تظهر التضامن النشط مع هذه الأحزاب، بل كثيراً ما تصرح بالتأييد للحكومة في سياساتها القمعية.

(6) هذه المواقف من بعض أحزاب وشخصيات المعارضة قد تكون تعبيراً عن انتهازية مفهومة واعترافا بالعجز عن منافسة هؤلاء الخصوم في الميدان بشرف. وإذا كان هؤلاء لا يشاركون في حفل الاعتداء على مشجعي الفريق الفائز ونجومه، فإنهم يطلقون هتافات التشجيع لمن يقوم بذلك.

(7) ولكن هذا ليس كل ما في الأمر، لأن جوهر الأزمة يعود إلى أن الأحزاب الكبيرة في المعارضة المصرية فشلت في تحقيق اختراق شعبي، كما أنها فشلت في خلق تحالف معارض واسع يعزل الحكومة التي تعاني من نقص في شعبيتها. وهذا أمر يحتاج إلى تدارك إذا كانت للتغيير السياسي الإيجابي أن يقع.

(8) الإشكال الذي يواجهه الإخوان اكتسب إلحاحاً جديداً بعد الضجة التي أثارها الاستعراض شبه العسكري لطلاب الإخوان مؤخراً، وكشف من جهة عن وجود فجوة عميقة من الشك تفصل الإخوان عن بقية قطاعات المجتمع السياسي، ومن جهة أخرى عن حجم الغفلة في أوساط القيادة التي تعلم أن الكل يتربص بها ثم تسمح بإعطاء الفرصة لهم بهذه الطريقة. وعلاج هذه المسألة لا يتم بإطلاق حملة علاقات عامة، بل بتغييرات جذرية في القيادة والسياسات المسؤولة عن الفشل كل هذه السنين، ومعاقبة المسؤولين مباشرة عن هذا الأمر.

(9) إشكالية الإخوان تكمن أساساً في أنهم فشلوا في مواجهة تهجمات واحدة من أقل الحكومات شعبية في المنطقة، بل بالعكس تحولوا إلى وكلاء علاقات عامة لها، حيث يكفيها أن تقول للناس إن الإخوان هم البديل حتى يتقاعس المعارضون. ولا شك أن مسؤولية تغيير هذا الوضع المقلوب يقع على الإخوان خصوصاً والمعارضة عموماً، وذلك بتحويل المعركة التي فتحتها الحكومة مع الإخوان إلى معركة شاملة من أجل الإصلاح السياسي وليس فقط معركة بين الإخوان والحكومة.

(10) مأزق الإخوان هو جزء فقط من أزمة مصر التي يبدو أن أبرز تعبير عنها ليس فقط أن مصر مثل غيرها من بلدان العرب أصبحت متاعاً يتوارث وعادت القهقرى إلى العهد الخديوي، بل أهم من ذلك أن دستور البلاد يتم تغييره بإشارة من شخص واحد.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.